

اعتقال صحافي كردي اشتكاہ الرئيس برهم صالح

الإعلام في إقليم، حيث ذكر مركز ميترو للحريات الصحافية، أن "نقابة الصحافيين والمحامين واتحاد الكتاب وهي مؤسسات تعتبر معنية بالدفاع عن حرية التعبير، لم يكن لها موقف جدي وواضح حول هذا الملف".

الكاتب الصحافي بهروز جعفر اتهم في مقال له رئيس الجمهورية بالترف والثراء على حساب الشعب الكردي

وكانت رئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) جينين هينيس بلاسختارت قد أشارت في تقريرها الأخير عن إقليم كردستان العراق "بان الشفافية ومحاربة الفساد وحرية التعبير والإصلاحات الأساسية في إقليم كردستان، كما في أي مكان آخر في العراق ذات أهمية قصوى ومن المؤكد أن الردود القوية على النقد العام أو الاحتجاجات أو المضايقات أو إغلاق وسائل الإعلام لا تمثل السبيل إلى الأمان".

ورحب مركز ميترو بما جاء في تقرير المنظمة الأممية بوقف القوى الأمنية للمضايقات التي يتعرض لها الصحافيون أثناء تغطيتهم للمظاهرات والتجمعات السلمية، مضيفاً "أن حرية التظاهر والتعبير والصحافة مكفولة بقوانين صدرت من قبل برلمان الإقليم".

أربيل - اعتقلت القوات الأمنية الكاتب الصحافي بهروز جعفر في مدينة السليمانية على خلفية شكوى من رئيس الجمهورية العراقي، برهم صالح، بسبب مقال بعنوان "إلى متى يسير رئيس الجمهورية بعكس الاتجاه؟"

وأكد أسو هاشم محامي الصحافي على صفحته في فيسبوك، أن الاعتقال جاء على خلفية شكوى تقدم بها رئيس الجمهورية بتهمة التشهير واستخدام ألفاظ نابية.

وجعفر هو كاتب صحافي ومدير مركز شرق البحر المتوسط للدراسات في السليمانية، واتهم في مقاله رئيس الجمهورية بالترف والثراء على حساب الشعب الكردي.

وقالت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة إنها علمت من صحافيين في السليمانية أن الأسايش اعتقلت بهروز وهو حالياً محتجز في مركز شرطة أزم. واعتبرت الجمعية ما كتبه الصحافي بندرج تحت بند حرية التعبير والصحافة المكفولين دستورياً، وأن احتجازه على نمة التحقيق يعد نوعاً من التنكيل به.

وطالبت السلطات في إقليم كردستان العراق بإطلاق سراح بهروز، والإنهاء من مسلسل الاعتقال على نمة التحقيق التي تتنافس مع روح وجوهر الدستور، والكف عن اعتقال الصحافيين، وحجزهم، ووضع حد لهذه الممارسات التعسفية بحقهم، وحماية ما تبقى من حرية للفضاء الصحافي في الإقليم.

وينتقد صحافيون النقابات المهنية لوقوفها متفرجة على الانتهاكات الموجهة بحق الصحافيين ووسائل

رهان صحافي تونسي على قيادات نقابية شابة تحدث ثورة في القطاع

انتخابات المكتب التنفيذي تزيل المخاوف من سيطرة الأحزاب على النقابة



الصحافيون في تونس تحت وطأة أزمات عديدة

ستكون من أولوياتنا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحافيين.. إلى جانب العمل على مراجعة واقع المؤسسات الإعلامية داخل القطاع الخاص أو العام وهي مؤسسات يكابد أبنائها من أجل تحسين الأوضاع داخلها وسيجتمع المكتب وينظر في الرهانات والتحديات التي ستواجهها".

قطاع الصحافة يعيش مشكلات كبيرة ينتظر أن يتوجه بتابعاً بعيداً عن التوجهات السياسية

بدوره، يؤكد عبدالرؤوف بالي على أن الأولوية هي لتوحيد القطاع على أن الاستعادة العديد من الأسماء التي ابتعدت ثم التوجه لفتح العديد من الملفات أبرزها تسوية أوضاع الصحافيين العاملين في ظروف هشة، علاوة على ضرورة الدفاع عن الرمزاء ضد أي اعتداء، إلى جانب القوانين المطروحة في البرلمان والتي فيها ما هو متعلق بهيئة الاتصال السمي البصري (الهياكا) حيث يجب الدفع نحو تشكيل مجلس الهيئة وهي هيئة دستورية.

وفي انتظار انتخاب النقيب الجديد للصحافيين وتوزيع المهام، هناك تحديات كبرى تنتظر المكتب التنفيذي الجديد أولها إسعاف بعض المؤسسات المصادرة والعاملين فيها على غرار جريدة "الصباح" وإذاعة "شمس أف أم" وإذاعة "الزيتونة" حيث تحاول الدولة التفریط فيها

وبإلى جانب ذلك، سيواجه المكتب الجديد محاولات الهيمنة على القطاع وتكريع بعض المؤسسات الإعلامية لخدمة أجندات حزبية تجلت بوضوح من قبل ائتلاف الكرامة الشعبي لمبادرة تستهدف تعديل المرسوم 116 والمعني

بهيئة الاتصال السمي البصري. وينص التعديل على أن يصبح البرلمان مخلوا بانتخاب أعضاء الهيئة وهو ما يجعلها مرتبطة وفقاً لمراقبين للحسابات السياسية الضيقة ما جعل منظمات ونقابات عريقة تندد بخطوة هذه الكتلة (19 نائباً) خاصة وأنها مدعومة من كتل أخرى على غرار حزبي قلب تونس وحركة النهضة.

أو منطلقاً جديداً يختار وفقه الصحافيون من يمثلهم.. سقط منطق التكتلات حيث لم يعد الصحافي ينتخب الأصدقاء أو المقربين منه فكراً.. في هذا المؤتمر، الصحافيون أيضاً لم ينتخبوا قائمات بل كان التصويت على الأفراد حيث راهن الصحافيون على أسماء محددة يدركون مدى صدقها وهي أسماء تستطيع تقديم الإضافة للقطاع ككل وللقابة الصحافية".

وأضاف بالي، وهو صحافي بجريدة "الشرق" اليومية في تصريح لـ"العرب"، "هذا التصويت على القائمات أفز هذه النتائج وفاجأ بعض الصحافيون على أسماء محددة يدركون مدى صدقها وهي أسماء تستطيع تقديم الإضافة للقطاع ككل وللقابة الصحافية".

وأوضح "في الواقع، بفضل مراكمة التجارب الانتخابية والديمقراطية في تونس، ترسخت لدينا ثقافة مفادها أنه ليس بالضرورة صديقك أو من تتقارب معه فكراً أو ثقافياً أو سياسياً يستحق صوتك ليكون نقابياً أو غير ذلك".

ويشدد بالي على أن صعود جيل جديد لا "يعني أننا في قطيعة مع أجيال أو غيرها.. العكس، نحن نتكاتف من أجل قطاع متماسك لذلك استدعينا في هذا المؤتمر شخصيات ابتعدت عن النقابة وعادت اليوم.. هناك زملاء ذلك من قداماء المهنة وكانوا داعمين لزملائهم لذلك من الضروري نفي المزاعم عن أن هناك قطيعة أو صراعا بين الأجيال.. نحن قادمون لتوحيد القطاع أولاً من خلال التضامن والتعاون من أجل تطوير القطاع".

ويرى مراقبون أن الأسماء التي أفزتها انتخابات الأحد الماضي ستسهم في تحسين أوضاع قطاع الصحافة خاصة مع صعود جيل شابة وعدم مراهنة الصحافيين التونسيين على أطراف مدعومة من أحزاب أو جهات أخرى.

ويرزح قطاع الصحافة في تونس تحت وطأة أزمات عديدة بدءاً من مؤسسات إعلامية مصادرة مروراً بأوضاع الصحافيين الهشة وصولاً إلى مجموعة مشاريع قوانين يدفع بها المعنيون بالقطاع من أجل تحسين أوضاعهم وتعزيز مكاسب الصحافيين وكذلك تطوير المضامين الإعلامية. وفي هذا الصدد، تقول ريم سعودي "نحن نقابة مهنية وبالتالي

أفزرت انتخابات المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين فريقاً شابياً يحمل مشعل قيادة النقابة للسنوات الثلاث المقبلة، ويلق عليه أبناء المهنة آمالاً كبيرة من أجل إحداث التغيير المنشود لتحسين أوضاع الصحافيين وحل العديد من الإشكاليات القائمة منذ فترة.

صغير الحيدري

في وقت متأخر من ليل الأحد بأحد نزل العاصمة التونسية، لاسيما أن قطاع الصحافة يعيش مشكلات كبيرة ينتظر أن يتوجه المكتب الجديد لحللتها تبعاً بعيداً عن التوجهات السياسية، حيث أكد بعض الصحافيين أن النتائج جاءت مناقية لما أزدته ما أسموها بـ"المأكينة".

وقبل انطلاق المؤتمر، تفاقمت المخاوف من أن تضع بعض الأطراف يدها على النقابة في مناخ سياسي متوتر أصلاً، وتسعى فيه بعض الأطراف للسيطرة على قطاع الإعلام. وأطلق صحافيون حملة تحت شعار "الخلق حزبك.. أنت في حضرة صاحبة الجلالة".

وألنى 1700 صحافي من مختلف المؤسسات الإعلامية والصحافية في تونس بصوتهم في انتخابات المؤتمر الذي انتظم يومي التاسع عشر والعشرين من سبتمبر الجاري. ونجحت وجوه شابة في الصعود لتشكيل المكتب الجديد وهي: أميرة محمد، فوزية الغيلوفي، ياسين الجلاصي، وجيه الوافي، ريم سعودي، رمزي أفضل، عبدالرؤوف بالي، سامي النصري وياسين البحري.

وقالت ريم سعودي إن "نتائج الانتخابات المكتب التنفيذي نتاج مسار كامل توج بهذه النتائج.. الصحافي التونسي كانت الحيادية والاستقلالية بولصته الدائمة لذلك نقابة الصحافيين لم تكن من النقابات المسببة".

وأضافت سعودي، وهي صحافية بجريدة "الصباح" اليومية، في تصريح لـ"العرب" إن "المكتب الجديد هو مكتب شبابي بامتياز.. صحيح غابت عليه الوجوه التي تعودنا عليها خلال السنوات الماضية لأنها هي التي سلعت المشعل لجيل العقد الرابع إن شئنا، وهو جيل كان في الصف الثاني خلال السنوات الأخيرة ودعم كل تحركات النقابة.. اليوم، نحن امتداد لمسار طويل من النضال والعمل والدفاع عن الصحافيين والمهنة وسنكون دائماً كذلك، فالقطاع يبقى رقماً صعباً على المستوى الوطني.. لأننا نحن الضمير العام الوطني".

ومن جهته، أوضح عبدالرؤوف بالي "أفزرت نتائج النقابة هذه المرة معادلة

أسفرت انتخابات المكتب التنفيذي الجديد للنقابة الوطنية للصحافيين في تونس عن نتائج لم تكن متوقعة، حيث شكل صعود الشباب العنصر الأبرز مع تراجع قائمات توصف بأنها مدعومة من أطراف حزبية أو غيرها، ما جعل الأمل يحدو الصحافيين التونسيين في "تغيير ممكن" في مهنة يعول عليها كثيراً في قيادة الرأي العام خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد. وساد تفاؤل كبير لدى الأوساط الصحافية منذ الإعلان عن نتائج المؤتمر



عبدالرؤوف بالي؛
راهن الصحافيون على أسماء محددة يدركون مدى صدقها وتستطيع تقديم الإضافة للقطاع



ريم سعودي؛
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحافيين ستكون من أولوياتنا

مؤسسة خيرية بريطانية تدعم الصحافة عبر التبرعات

على المنافذ التي تتلقى الأموال تجنب أي شيء يمكن اعتباره حملات سياسية. وقالت صحيفة الغارديان البريطانية، إن هذا النموذج شائع أكثر في الولايات المتحدة التي لديها ثقافة طويلة في مجال تقديم التبرعات للمؤسسات الإخبارية، وحققت نتائج مهمة أمثال الإقاع الاستقصائي "بروبابليكا" الذي فاز بجائزة بوليتزر للصحافة عبر هذا التمويل، بينما في المملكة المتحدة يعتبر هذا النموذج من التمويل أمراً غير ملحوظ كثيراً.

وتعد الغارديان من ضمن الاستثناءات القليلة فهي مملوكة لشركة سكوت تراست منذ عام 1936. ويساعد في تمويلها لضمان الحفاظ على استقلاليتها، وأن تعتمد بشكل متزايد على مساهمات القراء لكنها ليست مؤسسة خيرية من الناحية القانونية.

وفي العام الماضي، ذكر تقرير حكومي حول مستقبل الإعلام المحلي أنه تم اقتراح إنشاء منظمة مدعومة من الدولة تدعم الخدمة العامة، لكن تم رفضه من قبل الوزراء بحجة أنها ستضر بحرية الصحافة.

ولا تزال الأزمة المالية مستمرة في المؤسسات الإخبارية المحلية، فمجموعة الصحف الإقليمية "جي.بي.اي ميديا" تكافح للعثور على مشتر بعد 15 عاماً من شرائها بمئات الملايين من الجنيهات، لذلك يمثل النموذج الخيري منقذاً لها.

واعتبر توم مردوخ، الذي ساعد في تأمين الوضع الخيري لمؤسسة أخبار المصلحة العامة، أن القرار كان بمثابة اختراق، قائلاً "من الناحية القانونية، يمثل هذا تفسيراً جديداً للقانون للاعتراف بأن صحافة الخدمة العامة يمكن أن تكون خيرية".



الصحف البريطانية تكافح للبقاء